



مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 261 (من 21 إلى 28 يوليو 2018)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- 2 مقدمة
- إعادة النظر في استراتيجية ترامب؛ ضرورة لحل الأزمة الأفغانية**
- 4 لمحة عن الوضع الراهن
- 5 عوامل فشل استراتيجية ترامب الأفغانية
- 6 ضرورة التغيير في استراتيجية الولايات المتحدة
- الجنرال دوستم؛ محل عناية الحكومات الأفغانية**
- 9 النائب الأول للرئيس
- 9 خلفات دوستم مع الرئيس أشرف غني
- 10..... عودة الجنرال دوستم إلى البلاد

المقدمة

الحرب التي بدأت من قبل الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في أفغانستان، لا تزال مستمرة في أعقاب 17 عاما. في هذه الفترة، تنوعت استراتيجيات الولايات المتحدة العسكرية لمحاربة طالبان بغية فوزها في الحرب الراهنة، وقد وصل عدد قواتها أكثر من 100 ألف جندي. كما استخدم مختلف الأسلحة والقنابل المتعددة في هذه الحرب، ولكن الإنجاز الوحيد لهذه الاستراتيجيات هو مواصلة الحرب ونشر الخوف في كل بيت. وعقب تولي ترامب الحكم ركز هو أيضا على زيادة الضغط العسكري وازدياد جنوده كاستراتيجية عسكرية جديدة، ولكن مع مضي سنة واحدة على هذه الاستراتيجية يبدو أنه أدرك فشل استراتيجيته وأصدر قرارا بمراجعتها والبحث عن حل للحرب في أفغانستان. التقارير التي نشرت حول بدء مفاوضات الدبلوماسية مع طالبان مبشرة، ولماذا أخفقت استراتيجية أمريكا العسكرية؟ وما هي النقاط التي لا بد أن تعطي الولايات المتحدة عناية لها في استراتيجيته الجديدة حتى تنتهي من الحرب وتضع طالبان أسلحتها؟ هذه موضوعات يبحث عنها التحليل لأسبوعي في هذا الجزء.

و في الجزء الثاني، يتناول التحليل الأسبوعي بالبحث عودة النائب الأول للرئيس عبد الرشيد دوستم. الذي كان قد اتهم قبل نحو 14 شهرا بالتحرش الجنسي على الحاكم السابق لجوزجان أحمد ايشجي وعقب خلافاته مع الرئيس غني غادر البلاد إلى تركيا. وفي لأسبوع الماضي عاد إلى بلده عقب مظاهرات لآلاف من الناس في إقليم شمالي أفغانستان، والتي استمرت ٢٠ يوما وقد أغلق المظاهرون الشوارع، وبنادر تجارية والإدارات الحكومية مطالبوا الحكومة بإطلاق سراح نظام الدين القيصاري، وعودة الجنرال دوستم إلى بلاده.

إعادة النظر في استراتيجية ترامب؛ ضرورة لحل الأزمة الأفغانية



بعد مرور سبعة عشر عاما من بدء الحرب الأمريكية في أفغانستان، كشفت تقارير من وسائل الإعلام الدولية بأن الولايات المتحدة أدركت إخفاقها في الحرب الأفغانية وربما تقوم بإعادة النظر في استراتيجيتها الأفغانية.

وفي وقت سابق، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز بأن دونالد ترامب أصدر قرارا للسياسيين ببدء المحادثات مع طالبان مباشرة. على الرغم من أن طالبان رفعت البطاقة الخضراء لهذه الخطوة، إلا أنه بعد بضعة أيام رفضها مسؤولون أمريكيون وصرحوا بأن الحكومة الأفغانية وطالبان ستكونان الركائز الأساسية لمفاوضات السلام.

كما أن الحكومة الأفغانية أعلنت معارضتها لمفاوضات السلام بين طالبان والولايات المتحدة، وأعربت بأنه لا يمكن لأي بلد أن يكون بديلاً عن أفغانستان في مفاوضات السلام مع طالبان. جاء هذا الموقف في وقت أصبح الوضع السياسي والأمني في البلاد أكثر أزمة وتذهب كل يوم ضحيتها عشرات القتلى والجرحى. الوضع الحالي في أفغانستان، ودواعي فشل استراتيجية ترامب في أفغانستان، وما هي التغييرات اللازمة في استراتيجية أمريكا الحالية لإنهاء حربها السابع عشر عاماً واستقرار الأمن والسلام في أفغانستان؟ هي الموضوعات يتناولها التحليل الأسبوعي بالبحث في هذا العدد.

لمحة عن الوضع الراهن

ظلت شعارات الأمن والسلام التي رفعتها الولايات المتحدة والنااتو طيلة سبعة عشر عاماً شعارات فقط، وأفغانستان تعاني حالياً من حالة كارثية في الجانب السياسي والأمني والاقتصادي.

وفي السنوات الأخيرة، وصل الوضع الأمني في البلاد إلى أسوأ حالاته، والحرب الراهنة تشتعل كل يوم أكثر فأكثر، وتذهب ضحيتها عشرات الأفغان يوميا. وفقا لتقارير SIGAR الأخيرة فإن أكثر من 40 بالمائة من أراضي أفغانستان تخضع لسيطرة المعارضة المسلحة، وزادت الهجمات والانفجارات القاتلة للمعارضة المسلحة في العاصمة والمدن الأخرى. والهجوم الأخير الذي وقع الأسبوع الماضي عندما وصل الجنرال دوستم إلى كابول بالقرب من مدخل مطار كرزاي الدولي، أخذت المسؤولية على عاتقها تنظيم "الدولة الإسلامية" داعش، وأسفر عن مقتل 14 شخصا و60 آخرين جرحى.

كما أن عقب الإعلان عن استراتيجية أمريكا الجديدة لأفغانستان وجنوب آسيا، زادت الضربات الجوية للقوات الأمريكية والقوات الأفغانية بشكل مطرد. وقد قتل وجرح عشرات المدنيين - بينهم نساء وأطفال - في غارات جوية في ولايات قندوز، وبكتيا، ولوجر، ووردك، ونجرهار، ووفقا لتقرير صدر مؤخرا عن "يوناما"، قتل وجرح 5122 شخصا في الأشهر الست الأولى من العام 2018م.

وعلى الساحة السياسية، منذ البداية التقسيم – 50 في المائة – الذي تم بين عبد الله عبد الله ومحمد أشرف غني كان سببا لنشوب صراعات داخلية وتدهور الحالة السياسية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الخلافات بين الرئيس غني ونائبه الأول (على ما يبدو تم حلها في الآونة الأخيرة، وقد عاد الجنرال دوستم الأسبوع الماضي إلى كابول بعد غيابه 14 شهرا من ترحيله إلى تركيا)، والخلافات بين أعضاء السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية، والخلافات الأخيرة بين الأحزاب السياسية والحكومة الأفغانية من جهة ومع لجنة الانتخابات المستقلة من جهة أخرى حول كيفية عقد الانتخابات البرلمانية المقبلة، كلها من الأمور التي تضع الحالة السياسية للبلاد في حالة من الهشاشة وتؤثر على حياة الناس بمختلف مساحاتها.

في مجال الاقتصاد، مع أنه خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية، قد تم الفتح و الانتهاء من بعض مشروعات البنية التحتية، وقد زادت الإيرادات الحكومية عن السنوات الماضية والتي كانت بسبب وضع الضريبة على الائتمان الاستهلاكي لشبكات الاتصالات، ولكن الوضع الاقتصادي للبلاد بالنسبة إلى العقد الماضي قد تدهور؛ وصلت قيمة العملة الأفغانية إلى أدنى مستوى لها (إذ كانت قيمتها في عام 2015 مقارنة بالدولار الواحد الأمريكي 57.76، فقد وصلت حاليا إلى 72,30 مقابل الدولار الأمريكي). وقد بلغ معدل البطالة في البلاد ذروته، كما قال البنك الدولي في الإحصائية الأخيرة له، فإن 1,9 مليون أفغاني مؤهلين للعمل عاطلون عن العمل. وإلى جانب ذلك، وفقا لرئيس نقابة العمال في أفغانستان يتزايد أربع مائة ألف شاب مؤهلين للعمل إلى مجموعة العاطلون في البلد كل عام. البلاد حاليا تواجه رحلة رأس المال، ويعيش أكثر من 40 في المائة من الأفغان تحت خط الفقر.

عوامل فشل استراتيجية ترامب الأفغانية

الحرب في أفغانستان هي إرث من الحكومات السابقة للولايات المتحدة لإدارة ترامب، وإن كان ترامب مخالفا للوجود الأمريكي في أفغانستان قبل تولي الرئاسة، ولكنه بعد تولي الرئاسة، وبعد ثماني أشهر من الانتظار أعلن استراتيجيته الجديدة في 22 أغسطس 2017م والتي أصدرها موافقا مع قادته العسكريين في استمرار الحرب في أفغانستان وإرسال ثلاثة آلاف من الجنود العسكريين الآخرين.

في هذه الاستراتيجية الجديدة لترامب في أفغانستان، من بين أمور أخرى، تم التركيز على قضيتين تاليتين، والتي لم تؤثر بعد عام واحد على تحسين الوضع لأمني للبلاد:

أولاً: كان التركيز الأكثر على ساحة الحرب وإرسال مزيد من القوات في أفغانستان، وهذا الخيار هو الذي لم يوفق طيلة الحرب الأمريكية في أفغانستان ولا سيما حينما كان عدد قواتها أكثر من مائة ألف. وعلى الرغم من أن الاستراتيجية الجديدة للجيش الأمريكي ركزت على الضربات الجوية وتفاقت الحرب في البلاد، إلا أنها لم تنجز إلا خسائر كبيرة وضحايا مدنية، فابتعد الناس عن الحكومة الأفغانية واعتقدوا أن الاستراتيجية الجديدة لا فائدة لها ولا تجدي في حل الصراع الأفغاني ولا نجاح الولايات المتحدة في حربها لأفغانستان.

ثانياً: علاقة الوجود العسكري للولايات المتحدة في أفغانستان كانت في ظروف معينة وهي مكافحة الإرهاب والقضاء على جذور الإرهاب، وحسب هذه الظروف، فقد بقيت فترة وجود القوات الأمريكية من القضايا الضبابية غير الواضحة. والوجود العسكري لأمريكا هو أحد أهم شروط طالبان في مفاوضات السلام مع الحكومة الأفغانية. وبعد اقتراح الحكومة الأفغانية في مؤتمر كابول الثاني، بدأ الوجود العسكري للقوات الأجنبية هو العائق الوحيد لقبول طالبان هذا الاقتراح، وكان دليلاً على استمرار الحرب من قبل طالبان.

ضرورة التغيير في استراتيجية الولايات المتحدة

بعد 17 عاماً من الحرب التي قادتها الولايات المتحدة في أفغانستان، تواجه القضية الأفغانية حالياً إخفاقاً تدفع المدنيون ثمنها أكثر من الشرائح الأخرى، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام الدولية الأخيرة، فإن واشنطن هي الأخرى قد سئمت من استمرار الحرب في أفغانستان وتحاول مراجعة استراتيجيتها في أفغانستان؛ ولكن ما الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند مراجعة الاستراتيجية الأمريكية؟

فلا بد من ملاحظة النقاط الآتية في هذه المراجعة:

أولاً: هاجمت الولايات المتحدة وأنهت نظام طالبان في أفغانستان، وشنت الحرب الراهنة في البلاد. وطيلة الأعوام السبعة عشر الماضية، شاركت الولايات المتحدة في الحرب مباشرة. وعليه، كما كان لها الدور الرئيسي في بدء واستمرار الحرب، فلا بد أن يكون لها دور رئيسي في إنهاء الحرب مباشرة، فتشارك في مفاوضات السلام وتنتهي أطول حرب لها.

ثانياً: ولتنهي الولايات المتحدة أطول حرب لها في التاريخ، فلا بد من التحدث مع طالبان حول الجدول الزمني لسحب قواتها من أفغانستان ووضعها على طاولة المفاوضات.

ثالثاً: تكثيف الولايات المتحدة ضغوطها على باكستان للتعاون بصدق في قضية السلام والاستقرار في أفغانستان. ولكن هذه الضغوط لن تثمر طالما لم تشارك الولايات المتحدة في إنهاء الحرب بنفسها، ولا تنخرط في مفاوضات السلام مع طالبان، حيث أن طالبان سوف تسعى البحث عن مناطق أخرى أمنة لها.

رابعاً: يحتاج السلام مع طالبان واستقرار الأمن في البلاد إلى تمهيدات؛ حالياً يحاول بعض الجماعات والأفراد عرقلة مفاوضات السلام في أفغانستان ومواصلة الحرب حفظاً لمصالحهم الشخصية. فيلزم على الولايات المتحدة لإزالة هذه الموانع، تدعيم جهود الحكومة الأفغانية وأن تلعب دوراً إيجابياً في توفير السلام في أفغانستان.

خامساً: في السنوات الأخيرة، هناك تحليلات تقول إن الولايات المتحدة تحاول احتكار دول إيران، والصين، وروسيا في المنطقة، وتحاول الوصول إلى آسيا الوسطى عبر أفغانستان؛ ولكنها طيلة السنوات السبعة عشر الماضية، لم تكن لديها أي إنجاز ملموس إلا ازدياد حساسية الدول المذكورة وتفاقم الحرب في أفغانستان، فعليه، من الضروري للولايات المتحدة أن تضمن وجودها في أفغانستان لدول المنطقة، وأن توضح قرارها بالانسحاب من الحرب الأفغانية من خلال بدء المحادثات مع طالبان في قضية السلام مباشرة.

وعلى هذا الغرار، فلا بد لطالبان - في ضوء ضحايا وخسائر الحرب الأفغانية، ومطالب الشعب الأفغاني من أجل السلام - قبول الحكومة الأفغانية كمساهم أساسي في القضية الأفغانية ومفاوضات السلام، لتصل الجهود المبذولة من أجل السلام إلى نتيجة ملموسة. انتهى

الجنرال دوستم؛ محل عناية الحكومات الأفغانية



في الأسبوع الماضي (22 يوليو)، عاد النائب الأول للرئيس الأفغاني الجنرال عبد الرشيد دوستم من تركيا بعد 14 شهرا من النفي. وإن كانت الحكومة الأفغانية تعتبر إقامته في هذه الفترة في تركيا لأجل العلاج؛ فإن تقسيم السلطة بين دوستم والحكومة قبل عام ونصف، كان سببا في نشوب الخلاف، وقد اتهم دوستم حكومة الوحدة الوطنية بالنزعة القومية وانحصار سلطة الحكم. وفي سلسلة هذه الخلافات، اتهم الجنرال دوستم في قضية الاعتداء الجنسي على ايشجي الحاكم السابق لجوزجان، وكان سببا لمغادرة البلاد والذهاب إلى تركيا.

خلال الأشهر الـ 14 الماضية، واصل الجنرال دوستم معارضته للرئيس الأفغاني، وقام بمساعدة الأحزاب السياسية الأخرى في تركيا ائتلافا جديدا "ائتلاف نجات أفغانستان"، وقام ضد الحكومة الأفغانية كجناح معارض. وفي هذه السلسلة، نشرت تقارير في الشهور الماضية بأن الجنرال دوستم اتجه نحو مقاطعة "بلخ" إلا أنه لم يتم السماح له بدخول المطار في بلخ، ومن ثم اتجه نحو "تركمستان" ثم إلى تركيا.

ما هو الدور الذي يلعبه الجنرال دوستم في المجال السياسي للحكومة الأفغانية؟ صداقة دوستم وخلافه مع الرئيس الأفغاني، وما هي تداعيات عودة الجنرال دوستم إلى كابول؟ موضوعات يتم البحث عنها في هذا العدد.

النائب الأول للرئيس

الشخص الأدنى في المستوى التعليمي، من عامل إلى جنرال رفيع المستوى، على مدار عدة عقود في أفغانستان كان في دائرة اهتمام السياسيين وقادة الأحزاب السياسية والحكومات، وكل حاول انحيازه. وكان د. نجيب أول سياسي حاول انحيازه إليه، وأعطاه منصب الجنرال وألقى على عاتقه قيادة مجموعة مليشيات في إقليم شمال أفغانستان؛ وكانت هذه المليشيات اشتهر بالظلم والنهب وإعمال العنف حتى اتسمت بـ "غليم جم"، وقد أعقبت هذه المليشيات ذكريات مرة في الشعب الأفغاني ومهدت الطريق إلى نزاعات عرقية في أفغانستان.

وعقب انهيار نظام طالبان، وتشكيل النظام الجديد، ظهر الجنرال دوستم مرة أخرى كشخصية بارزة في حكومة الرئيس السابق كرزاي وارتقت إلى منصب "ستر جنرال". وأصبح النائب الأول للرئيس في حكومة الوحدة الوطنية، وحسب الدستور الأفغاني يتولى رئاسة الأمور في حالة غياب الرئيس الأفغاني.

وعلى مدى العقود العديدة الماضية، كان دائماً في مناصب عالية، وكان ولا زال محل عناية النظام وقادة الحكومة. وكان كل هذا لأنه كان مؤسس "النهضة الشعبية الإسلامية لأفغانستان"، ويؤيده قاطبة الفروع التركمانية في أفغانستان، كما استطاع في جذب دعم القومية التركمانية في الإقليم. وعليه، حاولت الحكومات دائماً على انحيازه منذ د. نجيب إلى الرئيس الحالي أشرف غني.

خلافات دوستم مع الرئيس أشرف غني

انتخب أشرف غني، الجنرال دوستم نائبه الأول في الانتخابات الرئاسية لعام 2014م. وقد لعب دوستم دوراً مهماً للغاية في نجاح الرئيس أشرف غني.

ووفقاً للقانون، فإن مهمة النائب الأول للرئيس هي مهمة مدنية، لكنه منذ تولي هذا المنصب، خلافاً لمهمته المدنية شارك في الحرب ضد المعارضة المسلحة في إقليم شمال أفغانستان، وقاد الحرب بنفسه.

انشغال الجنرال دوستم بالحرب أبعده عن قرارات سياسية في الحكومة، ويشكل تقسيم السلطة بين الأطراف المعنية في حكومة الوحدة الوطنية أهم سبب في نشوب الخلافات بين الطرفين، ويبدو أن هذا هو الذي سبب في بدء الخلافات بين الرئيس غني والجنرال دوستم أيضاً.

ألقى الجنرال دوستم النائب الأول خطابه في 25 أكتوبر عام 2016، في مؤتمر صحفي واتهم الرئيس الأفغاني والرئيس التنفيذي بالنزعة القومية واحتكار السلطة، وأضاف: "تم توظيف شخص في وزارة الدفاع لا يستطيع الخطو في الطريق، وهو مشهور باسم طالبان، ولا يعرف ممن يأخذ الأوامر، ولم يحصل القبول من البرلمان، ويلقى مسئولية اغتيال برهان الدين الرباني على عاتقه، ولا أعرف على أية ثقة ورغبة تم توظيفه على هذا المنصب المهم؟"

وبعد هذه الخلافات، اتهم أحمد ايشجي، الذي كان الحاكم السابق لجوزجان والنائب السابق في حزب "النهضة الشعبية"، النائب الأول للرئيس الجنرال دوستم، حيث قام بوضعه في السجن الشخصي لخمسة أيام وفضلا عن التعذيب والضرب، قام هو وحراسه بالاعتداء الجنسي عليه وأخذ لقطات فيديو. نشرت تصريحات أحمد ايشجي على نطاق واسع في وسائل الإعلام المحلية والدولية والتي أثارت انتقاداتها. وأصدر القصر الرئاسي بيانا وتعهد بأنه يتابع الموضوع عبر المؤسسات القضائية والعدلية للبلد. ولأجل هذا الملف، سافر الجنرال دوستم إلى تركيا، وأظهر أنه غادر البلاد لأجل العلاج. ومع تصاعد الخلافات السياسية في البلاد، أعلن عن ائتلاف سياسي جديد من تركيا باسم "ائتلاف إنقاذ أفغانستان" مع أحزاب: الجمعية الإسلامية والوحدة الإسلامية.

عودة الجنرال دوستم إلى البلاد

وبعد اتهام الاعتداء على الحاكم السابق لجوزجان أحمد ايشجي، وازدياد الخلافات مع الرئيس الأفغاني، غادر الجنرال دوستم البلد إلى تركيا، وبعد 14 شهرا لا زال ملفه في هذا الموضوع مفتوح في مؤسسات عدلية وقضائية.

نشرت تقارير عن عودة الجنرال دوستم في (سرطان) عام 1396هـ. ش، ولكن لم يتم السماح له بدخول المطار في ولاية بلخ؛ ولكنه عاد في الأسبوع الماضي إلى البلاد في حالة، استقبله مجموعة رفيع المستوى من الحكومة الأفغانية وتم الاحتفال بعودته في عرض حي على التلفزيون الوطني.

والسؤال هنا: كيف عاد الجنرال دوستم بعد 14 شهرا من النفي غير الرسمي إلى البلاد مع هذا الاحتفال الحار من قبل الحكومة؟

فيما يلي عدة نقاط في هذا الموضوع:

أولاً: بعد القبض على نظام الدين قيصاري الممثل الخاص للجنرال دوستم في فارياب، ظهر آلاف من الناس في الشوارع في جميع مقاطعات الشمال، وأغلقوا الشوارع، وبنادر تجارية والإدارات الحكومية. وكانت مطالبهم الرئيسية هي عودة الجنرال دوستم إلى البلاد وإطلاق سراح نظام الدين قيصاري. وإن كانت الحكومة الأفغانية حاولت السيطرة على التجمعات في البداية، وقتلوا عدة أشخاص في هذه المظاهرات، إلا أن المظاهرات اشتدت واستمرت لمدة عشرين يوماً. وفي غضون ذلك، اضطرت الحكومة الأفغانية من أجل إنهاء هذه الحالة، للتعامل مع دوستم وإعادته إلى البلاد.

ثانياً: في الانتخابات البرلمانية الحالية، كان من المهم أن يتم استقرار الأمن وإجراء الانتخابات في الولايات الشمالية، وعليه قامت الحكومة بتحسين علاقتها مع دوستم، ومن ناحية أخرى، أرادت الحكومة الأفغانية بتحسين علاقتها مع دوستم تضعف "ائتلاف إنقاذ أفغانستان" لئلا يعرقل طريق الانتخابات الراهنة.

ثالثاً: وبما أن دوستم كان ركيزة مهمة للرئيس غني في الانتخابات الرئاسية السابقة، وحصل على الكثير من الأصوات، سيحاول الرئيس غني في هذه الانتخابات ليكون دوستم معه ويكسر خصومه السياسيين مرة أخرى؛ ولكنه لم يتضح بعد بأن الجنرال دوستم سيبقى مع الرئيس غني أم لا؟ لأنه بعد رجوعه إلى البلاد وفي اليوم الثاني من عودته أعلن عن "الائتلاف الوطني الكبير" بانضمامه مع عدد من المسؤولين والأحزاب الحكومية السابقة والحالية.

وبعد كل هذا، عودة الجنرال دوستم إلى البلد، تعتبر خيبة أمل لكل هؤلاء الذين كان لهم جهود في مكافحة الأقوياء وسماسة السلطة، لأن الجنرال دوستم أعرب في تصريح صحفي: "يتحدث مع الرئيس غني حول قضية نظام الدين قيصاري وإطلاق سراحه، وإن لم يقبل الرئيس فسوف يعود إلى تركيا مرة أخرى". وحسب هذا التصريح، يبدو أن نظام الدين قيصاري سيطلق سراحه وسيبقى آمال الشعب آمالاً لا أرضية لتعملها.

ومن جهة أخرى، قال أحمد ايشجي في مقابلة مع "بي بي سي" سيتم حل القضية المتعلقة به عن طريق المجلس الشعبي (جيرغا)، القضية التي تم نفي النائب الرئيس لمدة 14 شهرا نفيا غير رسمي من البلاد، وكانت مؤسسات عدلية وقضائية مشغولة بالبحث فيها، فيبدو أن هذه القضية سيتم حلها عن طريق المجلس الشعبي، وهذا يعتبر إغماضا عن المؤسسات العدلية والقضائية في البلد، وسيقلل من شأنها في أعين الناس وستنعدم ثقة الشعب في هذه المؤسسات.

انتهى



تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: info@csrskabul.com - csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.net - www.csrskabul.com

هاتف المكتب: (+93) 202564049 - (+93) 784089590

zi.shirani@gmail.com

(+93) 764747548

باحث ومسؤول تحليل الأسبوع: ضياء الإسلام شيراني

ahmadshahr786@gmail.com

(+93) 784249421

باحث ومسؤول توزيع تحليل الأسبوع: أحمدشاه راشد